المتغيرات الاجتماعية لارتفاع معدلات الطلاق بعد العودة من النزوح- دراسة ميدانية في مدينة الرمادي

الباحث زيد مجيد حميد أ.م.د. نوري سعدون عبد الله
جامعة الأنبار - كلية الآداب

المستخلص

إن ظاهرة الطلاق موضوع شائك التناول لخصوصية وحساسية المشاكل المتداخلة به ولصعوبة الحصول على معلومات محايدة بصدده من طرفي النزاع حيث بذل الباحث كل ما بوسعه لتحقيق غايته وهدفه المطلوب. إن ازدياد حالات الطلاق وارتفاع معدلاتها أصبحت سمة واضحة في العصر الحديث وفي أغلب المجتمعات المتقدمة منها والنامية، إذ نشاهد تفكك الأسر وانحراف الأبناء عن الطريق الصحيح، كل ذلك انعكاس مباشر لعملية طلاق الزوجين، لهذا اختار الباحث هذا الموضوع لأهميته من الناحية الوطنية والإنسانية وأكثرها خطورة على التماسك المجتمعي خصوصاً على العوائل التي عاشت تجربة النزوح المريرة وما أفرزته من مآسي ومعاناة لا يشعر بها إلا من كان وسط أهوالها وتلوع بقساوة ظروفها وتكبده خسائر مادية ومعنوية جراء ذلك. تعد دراستنا هذه من الدراسات الوصفية الميدانية وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي عن طريق استخدام أداة الاستبيان التي وزعت على عينة من المبحوثين حجمها (١٥٠) مطلق ومطلقة، إضافة الى اجراء المقابلات الشخصية مع بعض الافراد من أصحاب العلاقة والاختصاص والشأن.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات ، الطلاق، النزوح.

Social variables of high divorce rates after returning from displacement - a field study in the city of Ramadi

Researcher: Zaid M. Al.Hamdani, Dr. Nouri S. Abdullah
University Of Anbar- College of Arts
art.noori_1975@uoanbar.edu.iq

Abstract

The phenomenon of divorce is a thorny issue because of the specificity and sensitivity of the problems involved in it, and the difficulty of obtaining neutral information regarding it from both parties to the conflict, as the researcher did everything possible to achieve his desired goal. The increase in divorce cases and their high

rates have become a clear feature in the modern era and in most of the developed and developing societies, as we see the disintegration of families and the deviation of children from the right path. Societal cohesion, especially for families who have lived through the bitter experience of displacement, and the tragedies and suffering that resulted from it, which is not felt except in the midst of its horrors, and was harmed by the harsh conditions and material and moral losses as a result. Our study is one of the field descriptive studies, and the researcher relied on the social survey method by using the questionnaire tool that was distributed to a sample of the people who were searched for and their number (150) is absolute and absolute, in addition to conducting personal interviews with some individuals from the Customs And specialization..

Key words: variables, divorce, displacement.

المبحث الأول : اطار الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة Study Problem:

أصبح الطلاق مشكلة ومأساة إنسانية للأسر تصحبها معاناة اجتماعية ونفسية تصيب الزوجين والأطفال تنسحب آثارها السلبية على السلوك و التصرف اللّامسؤول لأحد أفراد الأسرة، والجدير بالذكر أن الخلافات الزوجية والفروقات الفردية في الانحدار الطبقي والاجتماعي يلعبان بشكل حاد في عملية الطلاق، يضاف إلى ذلك الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي لازمت العوائل خلال فترة النزوح والحرب ضد داعش * وما رافقها من معاناه نفسيّة أفرزها العيش في المخيمات أو في أماكن لا تتوفر فيها أبسط مستلزمات الرعاية والأمان للإنسان الأنباري، خصوصاً إذا كانت العائلة كبيرة العدد وفيها إناث ولا تستطيع حمياتهن من هذه البيئة الغريبة عليهم من جميع النواحي وليس باستطاعتهم الإنفاق عليها، ساعد ذلك على زواج القاصرات منهن لعناصر غير مؤهلة لهن ولا يوجد تكافؤ فكري وثقافي أو تحصيل دراسي، ويضاف لذلك مُخرجات الحَداثة والتطور التكنولوجي في الإعلام أو على منصات التواصل الإجتماعي ومشاهدة مسلسلات فاضحة والعاب الكترونية غير مؤمنة كلعبة (البوبجي) عندما لا يُحسَن إستخدامها من قِبل أحد الزوجين أو من كلاهما، ومحصلتها النهائية الإنحراف أو الخيانة التي تؤدي إلى الطلاق الذي أخذت معدلاته بالصعود، حيث تشير الإحصائيات الرسمية في زيادة معدلات الطلاق في عموم محافظات

العراق وأعلن مجلس القضاء الأعلى عام ٢٠١٩ بأن حالات الطلاق لعام ٢٠٠٤ كانت ٢٨.٦٨٩ حاله، وفي عام ٢٠١٥ كانت ٥٢.٤٦٥ حاله أما في عام ٢٠١٦ كانت، ٥٦.٥٩٤ حالة، وفي عام ٢٠١٨ كانت ٧٣.٥٦٩ حالة الطلاق. وكان إجمالي حالات الطلاق في عموم العراق خلال السنوات الممتدة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٤ حوالي ٥١٦.٧٨٤ حاله، وفي نفس الوقت كان مجموع حالات الزواج للمدة ذاتها بلغ مليونان و ٦٢٣ ألف ٨٨٣ حالة زواج، ما يعني أن حوالي ٢٠% من هذه الزيجات إنتهت بالطلاق وإن ١٤٥ حالة الطلاق تحدث يوميا أي ٦ حالات طلاق تكون بالساعة، أي تحصل حالة طلاق كل ١٠ دقائق [٣].

لذا إهتمّ علماء الإجتماع ورجال الدين والأطباء النفسيين في معالجة هذه الظاهرة التي تعصف بالمجتمع وتهدد التماسك الأسري من خلال البحوث والدراسات وتنشيط دور الباحث الإجتماعي في هذا المجال. إنَّ معاناة المجتمع العراقي والأنباري وخصوصاً الذي عاش مأساة ومعاناة النزوح والتشريد من بيوتهم كان له تداعيات خطيرة على كافة الصعد وإفرازاتها واضحة على المستوى النفسي والإجتماعي والإقتصادي. وهذا بدأ جلياً بصورة ادق وأوضح بعد العودة إلى ديارهم ومدنهم ومساكنهم بعد النزوح التي وجِدَت مُدمرة أو محروقة أو منهوبة أغلبها. وإستناداً إلى ما ورد آنفاً تعد إرتفاع حالات الطلاق متغيراً أساسياً للعديد من المشاكل الأسرية كتفكك العائلة، وترك مقاعد الدراسة والهجرة خارج البلد لبعض الأبناء والإنحراف الأخلاقي لدى البعض من متعاطي المخدرات.

ثانيا: أهمية الدراسة Important of the Study:

تكمُن أهمية الدراسة في بروز موضوع مجتمعي له تأثيره وإنعكاساته على النسيج الأسري، وخلق مشاكل معقدة على الأفراد ومستقبلهم لأن الطلاق ينهي التماسك والدفء والمودة بين العائلة الواحدة، لذا توجب علينا أن نسلط الضوء بقوة على هذه الظاهرة المدمرة للمستقبل وأن تكون رسالتنا كاشف علمي وإجتماعي للحد منها أو تقليل معدلاتها لان اهمية المرأة ودورها المحوري في البناء التربوي وهي اللبنة الأولى في الأساس المجتمعي ولها الدور المركب في المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والنفسيّة، وستركز دراستنا على معرفة كيفية الحفاظ على إستقرار الزوجين مع أبنائهم والتي تعد مؤشراً إيجابياً بعد أن عاشوا معاناة النزوح والتهجير القسري عن مدنهم وقراهم بعيداً عن مساكنهم الأصلية في الرمادي بين الخيام أو هياكل البناء في أطراف المدن. لهذا سيتضمن بحثنا على العديد من المتغيرات بعد العودة من

النزوح وإرتفاع معدلات الطلاق كظاهرة ملفتة للنظر ليتسنى للجهات ذات العلاقة للتدخل والمعالجة بشكل قانوني لتأثيرها السلبي على المجتمع الأنباري.

ثالثاً: أهداف الدراسة Targets of The Study:

يهدف الباحث من إجراء هذه الدراسة إلى معرفة الاتي: -

١- التعرف على الواقع المسؤول عن الطلاق بعد العودة من النزوح.

٢- التعرف على الاحوال والظروف التي مرت بها الأسر العائدة من النواحي: الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والتعليمية.

٣- التعرف على الآثار التي يتركها الطلاق في النسيج الأسري وتربية الأبناء.

٤- المساهمة في وضع الحلول والسياسات الهادفة لأصحاب الشأن والقرار للمعالجة وإيجاد السبل الإنسانية للحد من إرتفاع معدلات الطلاق.

رابعاً: مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

أولاً: المتغير:

١- **المُتغير في الإصطلاح:** أن مفهوم المتغير هو عكس الثابت أي أنه الشيء الذي يمكن أن يتغير وهكذا فالمتغير هو الخاصية التي تأخذ قيم مختلفة للأفراد المختلفين في المجموعة[٤].

٢- **التعريف الإجرائي للمُتغير:** إنّه مفهوم تطبيقي له أكثر من قيمه وذلك لتعدد أنواع المتغيرات في بناء الفرضيات وصياغة النظريات العلمية، أي له خصائص ومفاهيم مرتبطة بعضها مع البعض الآخر. فمثلاً يأخذ متغير الجنس حالتين هما: ذكر وانثى.

ثانياً: الزواج:

١- الزواج في الاصطلاح:

بأنه ظاهرة إجتماعية معقدة يرجع اختلاف عناصره وصوره ونظمه بدرجة واضحة تصل إلى درجة التناقض، وينطبق هذا التعريف على كل المجتمعات التي تحدث فيها هذه الحالة [٥]. أما عالم الإجتماع ادورد ويستر مارك* عرف الزواج بأنه عبارة عن اتحاد رجل وامرأة إتحادً يعترف به المجتمع عن طريق حفل خاص ونظام إجتماعي معروف إعلانه وتكون هذه العلاقة يعترف بها القانون أيضاً. فالزواج ينظم العلاقة الجنسية ضمن حدود وضوابط معينه ترتضيها شريعة المجتمع وتقاليده لحفظ سلامة الزوجين[٦].

٢- التعريف الإجرائي للزواج:

هو ارتباط مقدّس بين الزوج وزوجته يعقد بموجب إجراء قانوني وشرعي خاص يتخلله إحتفال بهيج للأسرتين يضمن هذا الزواج حقوق وواجبات الطرفين في نظام أسري معروف للمجتمع لتحقيق حاجات بيولوجية وسكيولوجية وإجتماعية لأفرادها، وتشجع الأديان السماوية جميعها على الزواج لإشاعة روح المحبة والألفة والمودة. وأغلب المتزوجين يدخلون القفص الذهبي للحياة الزوجية وهم يحملون شعور عاطفي إيجابي.

ثالثاً: الأسرة Family:

١- الأسرة في الاصطلاح:

وتعرف الاسرة إصطلاحاً بأنها المؤسسة التربوية الأولى التي يتلقى الإنسان فيها الأفكار والعادات والتقاليد الإجتماعية أي بمثابة الوعاء الذي تتشكل داخل شخصية الطفل، والأسرة هي المكان المناسب الذي تطرح من خلاله آراء الآباء والكبار في السن ليتلقاها ويطبقها الصغار وعلى مرِّ الأيام ينشئون على نفس النسق تقريباً للسلوك الجمعي، وتعتبر الأسرة هي أول مجموعة يعيش ويتعلم أفرادها التفاعل مع الآخرين ويشعرون بالإنتماء إليها[٧]، ومن أهم تعريفات الأسرة هي لبرجس ولوك فيعرفها بأنها مجموعة من الأشخاص يرتبطون معاً برابطة الزواج والدم أو التبني ويعيشون تحت سقفٍ واحد ويتفاعلون وفقاً لأدوار إجتماعية محددة[٨].

٢- التعريف الإجرائي للأسرة:

الأسرة هي أصغر وحدة بنائية في نسيج المجتمع و تضمُّ الزوج والزوجة والأبناء وتربطهم روابط المصير المشترك، والدم والقرابة ويشتركون في الأفراح والأحزان معاً كونهم يعيشون تحت سقف واحد ومتماسكون في ترابطهم وتأزرهم إتجاه المشاكل والصعاب، ويتحمل الأبوين تربية الأبناء وتنظيم سلوكهم وتوفير العيش الملائم لجميع أفراد الأسرة وبالإمكان ان نقول ان اللبنة الاولى لتأسيس المجتمعات ورقيها هي الاسرة، فإذا كان البناء ناجحاً وقوياً يكون المجتمع معافى ومتماسك وإذا كان الأساس البنائي ضعيفاً هشاً فنتيجته السقوط والتخلف والإنحدار.

رابعاً: الطلاق Divorce:

١. الطلاق في الشرع:

بمثابة حل رابطة الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية بأحد ثلاثة أمور:- باللّفظ صريحاً كان أو كناية أو بالكتابة أو بالإشارة عند إستحالة النطق كالأخرس(٩).

٢. الطلاق في الاصطلاح:

يعرف بأنه حل قيد النكاح أو حل عقدة التزويج فقط(١٠). والطلاق هو إنهاء العلاقة الزوجية في الحال والمال بمعنى أنَّ الطلاق يرفع أحكام قيد الزواج الصحيح ويمنع من إستمراره وبذلك يكون حل الرابطة الزوجية الصحيحة بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه(١١).

٣. التعريف الإجرائي للطلاق:

يحصل الطلاق عندما يشتد الخلاف بين الزوج والزوجة إلى أن تَصِل الأمور إلى مرحلة لا يمكن إحتوائها. ولا يحدث الطلاق بين ليلة وضحاها بل تسبقهُ إحداث وجدال وخِصام طويل، ومن الناحية الإجتماعية يحصل إنقطاع للرابطة الزوجية وموت التفاعلات العضوية ويكون الطرفان أحرار في إقامة علاقات زوجية جديدة.

خامسا: النزوح Displacement:

١. النزوح في الإصطلاح:

النازحون هم أشخاص أو مجموعات من الأفراد أُجبروا أو اضطروا إلى مغادرة منازلهم ومقر إقامتهم الأصلية لتجنب الآثار السلبية للنزاع المسلح وحالات العنف والصراع الطائفي والعرقي(١٢).

ويعدُّ النزوح مشكلة يَصعُب التعامل معها من قبل أغلب النازحين وهذا الأمر يتطلب الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة(١٣).

٢. التعريف الإجرائي للنزوح:

يُعتبر الأفراد الذين تركوا منازلهم ومدنهم قسراً خشية من الأذى والدمار الذي تحدثه النزاعات والصراعات المسلحة التي ترافقها أعمال تخريب وسلب وقتل، وهذه الظاهرة موجودة قديماً تحصل في العديد من المجتمعات التي تواجه مشكلات عنصرية وطائفية ومذهبية داخلها وتكون مُخرجات هذه الأفعال سلبياً على الواقع الإنساني والإجتماعي والإقتصادي والنفسي ويحصل النزوح على شكل موجات بشرية أو انفراداً كأشخاص.

المبحث الثاني: نماذج مختاره من دراسات سابقة

أولا: الدراسات العراقية:

١. دراسة باسم عبد العزيز عمر العثمان وسعد عكموش نجم الصليخي (الخصائص الإجتماعية لحالات الطلاق في محافظة البصرة لعام ٢٠١٣ كليه الآداب، جامعه البصرة)[١٤].

يشير الباحثان في هذه الدراسة إلى أن سلامة الأسرة وتكوينها أهمية واسعة في المجتمع ولا تقوم إلّا في حالة الإقتران بين الزوج وزوجته فقد حصلت متغيرات إجتماعية على واقع البصرة ساهمت في إزدياد حالات الطلاق خصوصاً في السنوات الأخيرة.

ولا يخفى على الجميع أن التغيرات في الخصائص الإجتماعية تصاحبه تغيير في النظام الاسري، إنَّ التحديثات التي طرأت بعد عام ٢٠٠٣ على المجتمع العراقي بوجه عام والمجتمع البصري بشكل خاص لذلك فان الخصائص الإجتماعية في هذه الدراسة يمكن أن تعطي صوره واضحة لحالات الطلاق الواقعة من إجراء المتغيرات الإجتماعية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن:

أ- ماهي المتغيرات الإجتماعية المؤثرة في زيادة معدلات الطلاق وبالتالي تأثيرها على البناء الأسري.

ب- هل تتباين حالات الطلاق ما بين الوحدات الإدارية للمحافظة تبعاً للمتغيرات الإجتماعية.

منهج الدراسة:

تم الإعتماد على منهج المسح الإجتماعي واستخدم الباحثان مجموعة من الأساليب الإحصائية لجمع البيانات والتي تلائم طبيعة موضوع البحث والظروف المحيطة به، وقد إستعان الباحثان بإستمارة الإستبانة من أجل الحصول على معلومات دقيقة. وتحقيقاً لذلك تم عمل نموذج الإستبانة وتم توزيعها على عيّنة عشوائية بلغ تعدادها (٥٣٤ حالة) ومن الوسائل الإحصائية التي تخدم الباحثان إستخدام مربع كاي (Chi-Square) ومعامل التوافق (Contingency Coefficient) والقيمة التائية.

نتائج الدراسة:

ومن أهم نتائج الدراسة هي:

أ. تعد ظاهرة الطلاق ظاهرة عالمية أصبحت مخاطرها تسود كل دول العالم.

ب. حالات الطلاق حسب عائدية السكن وعلى مستوى البصرة فقط جاءت عائدية السكن (ملك) بالمرتبة الأولى بنسبة ٦٣.٥% أما حالات السكن في بيوت (الإيجار) جاءت في المرتبة الثانية بنسبة ٢١.٩% فيما بلغت عائدية التجاوز وآخرى في المرتبة الثالثة وكانت نسبتها ١٤.٦%.

ج. توصلت الدراسة إلى أن طريقة الزواج في مجتمع الدراسة جاءت عن طريق الأهل والأقارب حيث شكلت هذه الزيجة ٤٤.٩%.

د. أما الزواج بالطرق الأخرى كانت نسبتها ٣٩%.

ثانياً:الدراسة العربية:

١. دراسة مسعودة كسال (الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري عوامله آثاره دراسة ميدانية عام ١٩٨٤)[١٥].

ركّزت الدراسة على ظاهرة الطلاق والآثار المترتبة عليها، من أجل التحكم في مسارها والحد من آثارها الوخيمة، إعتمدت الدراسة على دراسات تاريخية بمختلف أنواعها والتي لها صلة في موضوع الطلاق.

أهداف الدراسة:

أ. هدفت الدراسة على التعرف عن الفروق بين النساء المطلقات وغير المطلقات.

ب. مدى تأثير المشكلات الزواج قبل حدوث الطلاق.

ج. الحد من الآثار السلبية على بقية أفراد الأسرة.

منهجية الدراسة:

إستعملت الباحثة مجموعة من المناهج التي تلائم طبيعة الموضوع والطرق المحيطة بها، وإعتمدت على المنهج التاريخي وتحليل المضمون، تحليل المقارن، وأخذت بنظر الإعتبار الملاحظة المباشرة والمقابلة المنظمة، إستمارة الاستبانة، أما عيّنة الدراسة فقد كانت طريقة العينة بدلاً من طريقة الحصر الشامل لمجتمع البحث ككل، كما وقع الاختيار على

العينة العشوائية البسيطة تمثلت في (٦٠) حالة من المطلقات في مدينة الجزائر مِمن تتراوح أعمارهم ما بين ١٩-٤٠ سنة.

نتائج الدراسة:

ومن أهم نتائج الدراسة هي:

أ- أعلى نسبة لفئات سن المطلقات المبحوثات تتمثل في فئة ٢٥-٢٩ سنة حيث تقدر نسبته ٣٣.٣٤%.

ب- إنَّ مدة زواج هذه العينة بصفة عامة لا يتجاوز الأربعة سنوات وإنَّ كانت أغلبها لم تدُم إلّا سنة واحدة بنسبة ٣٣،٢٣%.

ت- سكن المبحوثات مع أهل الزوج وما يترتب عليه من تدخل في حياة الزوجين العامة والخاصة وبالأخص من طرف الحماة.

ث- الإختيارات الزوجية غير المناسبة من طرف الأولياء لأبنائهم المقبلين على الزواج.

ثالثاً الدراسة الأجنبية:

١. دراسة دروينكا سكوت والموسومة (قانون الطلاق وتكوين الأسرة في الولايات المتحدة الامريكية ٢٠٠٤)[١٦].

أُجريت هذه الدراسة عام ٢٠٠٤ في أمريكا وكان هدفها الإجابة عن سؤال (هل إنَّ قوانين الطلاق تؤثر في تكوين الأسرة) ومعرفة مدى أبعاد قوانين الطلاق في إرتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري، إعتمدت الدراسة على منهجية التحليل الإجتماعي وكانت عيّنة البحث (٣٥٠) شخصاً موزعين على محامين ورجال قانون وبعض الأسر لمعرفة آراءهم وتحليلها في ضوء القوانين الخاصة بالطلاق وتأثيرها على الأسرة.

نتائج الدراسة:-

أ. طبيعة قانون الطلاق يجعل من مشكلة الطلاق أكثر وقوعاً.

ب. إنَّ تأثير قانون الطلاق يكون واضحاً على السلوك الإنجابي للأسرة.

ج. تتزايد معدلات الطلاق كلما كان هناك إنخفاض في الوضع الاقتصادي وكلما انخفضت الضرائب بحق المطلقين.

د. تثبت الأدلة بأن الطلاق ضارٌ جداً بالنسبة للكثير من النساء.

المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: نوع الدراسة **Type of Study**:بما ان دراستنا من الدراسات الوصفية التي تستهدف الوصفي الكيفي والكمي لظاهرة الطلاق من خلال جمع البيانات واستخدام الأدوات المعروفة من حيث التحديد والدقة، ومن الملاحظ بأن اغلب الدراسات الحالية وأكثرها تطبيقاً هي الوصفية[١٧]. لذا يجب على الباحث الذي يستخدم المنهج الوصفي ان يقوم بتحديد أهدافه ومفاهيم دراسته وتوضيح أدواته المستخدمة ومجالاتها الدلالية في جمع البيانات وتفريقها وتصنيفها ثم تحليلها وبعد ذلك يكتب النتائج والتوصيات[١٨].

ثانياً: منهج الدراسة Method of Study: ان المنهج المستخدم في دراستنا هذه هو (المسح الاجتماعي) لملائمته طبيعة الظاهرة المدروسة، أي بأخذ عينة من خلال اختيار عدد من المبحوثين الذي يمثلون المجتمع بخصائصه الأساسية ثم تجري عليهم الدراسة[١٩]. وهذا المنهج يستخدم بشكل واسع في البحوث والدراسات الاجتماعية كونه يصلح لمقارنة الظواهر في مجتمع واحد مع مجتمعات أخرى وبتواريخ مختلفة[٢٠].

ويعد بحثنا من الدراسات الوصفية كونه إستخدم الصيغة التي استهدفت الوصف الكمي والكيفي لمشكلة الطلاق في مدينة الرمادي بعد العودة من النزوح بإعتبارها تغطي جميع الجوانب التطبيقية قياساً مع المناهج الأخرى[٢١].

ثالثاً: أدوات الدراسة Study Tools:

١- المقابلة Interview: ونعني بالمقابلة هو الحوار الذي يدور بين الباحث والمبحوث[٢٢]. أو اشخاص آخرين لأجل الحصول على المعلومات والبيانات المطلوب استخدامها في البحث العلمي أو الاستعانة بها لمعرفة الحقيقة وتشخيص الخلل وإيجاد المعالجة[٢٣].

لهذا اعتمد الباحث على المقابلة الشخصية للأفراد من مجتمع البحث والدراسة وقام بتوجيه الأسئلة لهم ومن ثم تثبيت اجابتهم بدقة مع التفاعل اللفظي وملاحظة شعور ومعاناة البعض مما عاشوا مأساة الطلاق، وهذه الطريقة بمثابة وسيلة شفافة للوصول الى الحقيقة[٢٤].

٢- الإستبيان **Questionnaire**: ورقة الاستبانة هي أداة لجمع البيانات وتعد من اكثر الوسائل شيوعاً في الدراسات الاجتماعية خصوصاً في البحوث المسحية، إن طريقة تصميم الاستمارة هو جزء أساسي من خطوات الوصول لنتائج المشكلة، وأي خلل فيها

فسيؤدي الى نتائج خاطئة ومضللة[٢٥]. تحتوي عادة من صفحة او عدة صفحات تتضمن مجموعة من الأسئلة[٢٦]. بعضها مغلقة وأخرى مفتوحة تشمل حقائق وأخرى تتعلق بالمواقف والآراء والبعض منها أسئلة عامة وأخرى خاصة، رغم ذلك فإن الأستبيان لا يمكنه تلبية جميع أغراض الباحث دون ان يجري التركيز فيه على أسئلة محددة تخص ما يتعلق بموضوع بحثه[٢٧]. ويكون للمبحوث حرية الإجابة وعدم التدخل في اختياراته أو التأثير عليه، وينبغي ان يكون الاستبيان غير غامض في المعنى وواضح في الدلالة[٢٨].

لذا على الباحث ان يرتب اسئلته ويحدد موضوعه لخدمة اهداف الدراسة، وأن يرسل استمارات الاستبيان لأفراد عينته باليد او من خلال البريد او عن طريق فريق عمله المساعد تمهيداً لإتمام الإجابة عليها وإعادتها اليه[٢٩]. إن هذه التقنية المباشرة التي يستطيع الباحث الحصول على النتائج والبيانات الكمية لغرض إيجاد معاملات إحصائية تُفيدهُ في اجراء المقارنات اللازمة[٣٠].

اختبار ثبات الاستبيان					
الثبات	**عينة الثبات**	**العدد**	**الارتباط**	**الدلالة**	**النتيجة**
الثبات الاول وبعد ١٢ يوم	**مجموعة افراد من العينة موزعين بشكل عشوائي**	**١٥**	**٠,٨٨١**	**٠,٠٢**	**يوجد ارتباط ايجابي قوي دال احصائياً**

رابعاً: عينة الدراسة Sample Design:العينة بمثابة إيجاد عناصر ومفردات تنطبق عليها خصائص الظاهرة، أي انعكاس لنموذج المجتمع الأصلي، وبذلك يعوض الباحث عن دراسته المجتمع بأسره، خاصة في موضوع كالطلاق وحساسيته في محيطنا العشائري والمحافظ. تكون عملية الضبط والدقة للظاهرة المراد دراستها من أهم عوامل النجاح إذ ان البيانات والمعلومات التي يتحكم بها الباحث خلال تحديد إسلوب المنهج العلمي لمشكلة قيد الدراسة[٣١]. لهذا اعتمدنا على اختيار عينة عشوائية عمدية من المطلقين والمطلقات في مدينة الرمادي ضمّت معظم مناطقها السكنية إذ بلغ عددهم (١٥٠) مطلق ومطلقة وكانت العينة ممثلة لمجتمع البحث وتتطابق مع الصفات الأساسية التي اعتمد عليها الباحث كونها تتناسب مع أهداف وأغراض الدراسة.

.ومن اجل تحقيق الهدف المنشود قام الباحث باعتماد (العينة العشوائية القصدية) كونها تخدم محاور البحث ، لما تتوفر بها من مميزات واقعيه في الميدان ، ولهذه العينة عدة مسميات منها الغرضية أو العمدية أو الهادفة ،أذ تستخدم لقصد معين أو لغرض يراد معرفته على أساس قصدي لتحقيق غايات الدراسة. [٣٢]

خامساً: مجالات الدراسة Field of Study:عند القيام بأي دراسة ميدانية يجب ان تكون هناك ثلاث مجالات أساسية فيها وهي:

١- **المجال البشري:** ويقصد بذلك المطلقين والمطلقات في مدينة الرمادي.

٢- **المجال المكاني:** إن المقصود بهذا هو المنطقة الجغرافية أي المكان المحدد الذي جرت به الدراسة وهي مناطق ومحلات مدينة الرمادي (التأميم، الخمسة كيلو، الحوز، الملعب، محكمة الأحوال الشخصية في الرمادي، جزيرة الرمادي (البوفراج، البوذياب)).

٣- **المجال الزماني:** ونعني به تحديد الوقت والفترة التي استغرقها مدة الدراسة ومستلزمات جمع البيانات وقد امتدت:-

الجانب النظري: من تاريخ ٢٥:١٠:٢٠١٩ ولغاية ١٠:٢:٢٠٢٠

الجانب الميداني: من تاريخ ١٥:٢:٢٠٢٠ ولغاية ٦ :٦: ٢٠٢٠

المبحث الرابع: الطلاق والمتغيرات الناتجة عنه

لمحة تاريخية عن الطلاق:

عَرَف العالم منذ القدم مسألة الطلاق كمشكلة إجتماعية وجدت منذ أن وجد الزواج. وبما أن الباحث يتناول هذه الظاهرة التي تؤدي نتائجها إلى تفكك المجتمع وإنحلال الأسرة من خلال المؤشرات البيانية الواضحة في إرتفاع معدلاته، لهذا يتعين علينا البحث بِعُمق في جوانب هذه المشكلة ومنذ بدايتها والتعرف على التشريعات والإجراءات القانونية خلال حُقب زمنية متفاوتة والمجتمعات مختلفة ليتسنى لنا تسليط الضوء بشكل علمي على مراحل تاريخية مرت بها المجتمعات الإنسانية.

فالعراق منذ العهد السومري عَرَف الطلاق وثبَّته في تشريعاته، ولكن لم يتم التوسع به أو التشجيع عليه حفاظاً على تماسك المجتمع وتأمين حقوق الزوجة ضدَّ الإجراءات القاسية من قبل الزوج[٣٣]، وذكرت شريعة (أورنمو) وهي أقدم شريعة عراقية في العهد السومري على حماية المرأة وضمان حقوقها المادية في حالة طلاقها وعلى الرجل الذي طلَّق زوجته الأصلية أن يدفع مناً من الفضّة * أما إذا كانت زوجته أرملة قبل زواجه منها، عليه أن يدفع نصف المناً من الفضّة وعرف الطلاق أيضاً لدى العراقيون قبل ظهور مسلّة حمورابي، إذا أعطت الرجل حق الطلاق والمرأة فقط ضمان حقّها المادي[٣٤]. أما الأبناء فقد وضعت لهم حماية خاصة عند الطلاق ويبقون مع أمهم حتى بلوغهم، ولا يجوز للأب المطالبة بهم إلّا في حالة زواج الأم[٣٥]، فمسلّة حمورابي نصّت في إحدى موادّها على حق الزوجة الطلاق إذا ثبت تكرار خروج الزوج من بيته وقيامه بأعمال تقلّل من قيمته وسمعته وسمعة زوجته، كذلك على الزوجة أن تحافظ على شرفها وسمعتها[٣٦].

كان الطلاق قبل الإسلام مباحاً من غير قيد يمكن للرجل أن يُطلِّق زوجته بإرادته ولعدّة أسباب منها: عُقم المرأة، عدم تدبيرها لشؤون البيت، كُثرة إنجاب الإناث [٣٧]، كما إنَّ الطلاق لا يجري دون علم وإشعار الجهات المسؤولة في ذلك الوقت، والزوج في وادي الرافدين يتحتّم عليه إتباع الإجراءات والخطوات القانونية في الطلاق منذ عصر السلالات. ويذكر المصلح أوركاجين قد منع الحكام والوزراء من إستلام الضرائب الباهظة التي كانت تفرض على الرجل الذي يريد أن يُطلِّق زوجته[٣٨]. إذ كشفت الدراسات الأنثروبولوجية وكذلك علماء الإجتماع بأن ظاهرة الطلاق مشكلة قديمة في المجتمع وكان الرجل يلجأ إليه حينما يتعذر

الإستمرار في الحياة الزوجية[٣٩].أما بالنسبة للمصريين القدماء خصوصاً في العهد الفرعوني فهم أول من وضع نظام للطلاق وسمحوا به ولكن بشروط مشددة وبه مصاعب عديدة[٤٠].

حين ثبتوا قواعد ونصوص إجرائية تنظم تشريعات الزواج، إذ إكتشف علماء الآثار على وثيقة قديمة تؤكد على أن عصمة الطلاق في تلك الفترة بيد الرجل وهذا ما نشره البروفيسور(فيتشر) مستنداً على ما وجده بين حفريات يرجع تاريخها للأسرة الرابعة.[٤١] ان الرجل المصري ينظر إلى الزواج كهدف لسعادته واستقرار حياته أما نظرته للطلاق فإنه شرٌ كبير قد إستخدمه إذا دعت الحاجة الملحة إليه حيث يتعذر الإنسجام والتآلف بين الزوجين ويُصبح من الصعب العيش معاً فالطلاق يعني نهاية هذه العلاقة، وكذلك هناك أسباب أُخرى للطلاق لدى المصريين القدماء مثل الزِنا والعقم والعيوب البدنية لجسم المرأة ولدى الرجل المصري القديم كلمات لها دلالة تفسر مصطلح الطلاق كالأبعاد والإهمال والهجر وعندما تقرن بكلمة الزوجة فهي تعني الطلاق.[٤٢] ويضيف الزوج المصري القديم بعد طلاق زوجته شفاهاً بقوله (إتخذي لنفسك زوجاً آخر) فيقوم بتسليمها وثيقة الطلاق تؤكد حريتها وتثبت وقوع الطلاق ويعطيها الحق بالزواج مرة أُخرى[٤٣].

وهناك إجراءات تؤدي إلى إنهاء العلاقة الزوجية يلجأ إليها الزوج في المجتمع المصري القديم وهي هَجر الزوجة وما يترتب على ذلك من حرمان وقطع التواصل والإلتزامات المثبّتة في عقود الزواج.[٤٤] لهذا إهتمّ الفراعنة لتنظيم شؤون الأسرة بإدخال قواعد معينة تضمّن حقوق الرجل والمرأة جرّاء أعمال مخلّة كالخيانة الزوجية أو سوء المعاشرة أو العقم، فإذا ما طلق الزوج إمراته بدون سبب أو مبرر معقول يقتنع به أصحاب الشأن فَعليهِ أن يُقدم لها تعويضاً مالياً أو مادياً عما لحق بها من أذى أو ضرر جرّاء سوء إستخدام هذا الحق[٤٥].

امّا الطلاق لدى الأغريق فقد أُعطى الرجل سلطة تطليق زوجته، وأخذ منها ما دفعه لها في زواجهما، لأنّه تم عن طريق الشراء لذا كان له الحق في إتخاذ هذا القرار وله حرية التنازل عمّا يملك، رغم ذلك فإن الطلاق كان نادراً ولا يأتي إلّا في حالتي الزِنا أو العُقم.[٤٦] وبالمقابل فمن حقّ المرأة أن تطلب الطلاق إذا رغَبَت وعليها أن تتقدم إلى القاضي بطلبها وتتم الموافقة في حالة جنون زوجها وهجرهُ لها لأن الضرر بالغ في زوجها ويفضل أن تحضر الزوجة بنفسها أمام القاضي، مما يدفع ببعض الأزواج أن يُراقب الموقف وحين وصولها إلى باب القاضي يحملها إلى بيته ليمنعها من تقديم الطلب.[٤٧] رغم أن التشريع الروماني الذي

أقرَّ مبدأ الطلاق وأعطى للزوجة الحق في ذلك ولكن بصورة مقيّدة وتلزمها بتقديم أسباب موجبة للطلاق مثل: المرض العقلي، الجذام، تعدد الزوجات، القسوة في التعامل، الهجر، العجز الجنسي(٤٨).

أما الهند والسيلان فكانت الديانات والمعتقدات كثيرة كالبرهمية والبوذية وإنفصال الزوجين كان معروفاً لديهم وكان للمرأة حق طلب الطلاق بل هي كانت تخرج زوجها من البيت وتحل العقدة التي تجمعهم وفق العُرف السائد آنذاك، وهذا أثر من آثار النظام الأموي الذي كان النسب فيه للأم بوصفها عمود العائلة و خيمتهم (٤٩).حيث كان براهمة الهند يسمحون للرجل أن يتزوج بإمراة ثانية و ينفصل عن الأولى ويترك مسكنها وهذا التصرف أشبه بالنظام الكاثوليكي في الإنفصال الجسدي، أمّا عند البوذيين فكان الطلاق في عصمة الرجل أو باتفاق الطرفين ويمكن أن يُطلِّق زوجته بأن يقول لها أنتِ سيئة كأن تملأ المسكن دخان أو تثرثر بالكلام، وفي شريعة(مانو) لا يحق للمرأة أن تهجر زوجها حتى لو كان مريضاً بالجنون والشلل(٥٠).

وفي مقاطعة نيبال في الهند بإمكان الزوجة تطليق زوجها إذا وضعت أحد ثمار جوز الهند تحت وسادته في غرفة منامهِ، وفي مقاطعة سيام أيضاً لا يجوز الطلاق إلّا لمرة واحدة، إذا أراد الرجل أن يتخلص من زوجته عليه أن يبيعها إذا وجد من يشتريها. أما في اليونان فقد ذكر الدكتور مصطفى الخشاب أستاذ الإجتماع في جامعة القاهرة في كتابه الصادر عام ١٩٥٧ بأن اليونان عرفوا الطلاق ولكنهم كرهوه، كما واعتبره الفيلسوف أفلاطون بأن الطلاق ظاهرة شاذّة، وجاء بحث للأستاذ محمد فريد وجدي (مجلة الأزهر) إنَّ الزوجة التي لا تلد بعد زواجها لمدة عشر سنين إنفسخ عقدها عن زوجها وحصل الطلاق (٥١). أما الطلاق عند اليابانيين يكون إجراؤهم مثل مجتمعات الشرق، أي باستطاعة الرجل أن يُطلِّق زوجته بكلمة واحدة، ويقتصر زواج الرجل إذا كان من عامّة الشعب بامرأة واحدة(٥٢). كما واختلف المشرعون اليهود حول الأسباب المحتمة للطلاق، فطائفه اليهود الربّانيون أعطى الحق للزوج بشكل مطلق أي بسبب أو بدونه ولا يشترط موافقة الزوجة على ذلك وحرموها من حق طلب الطلاق حتى ولو زنى عليها زوجها. أما طائفة القراؤون فقيدوه وجعلوه لعذر شرعي فقط ويحدده القاضي(٥٣).

لكن صيحات الاحتجاج للنساء اليهوديات جعلت حاخامات اليهود يتحركون إدخال بعض التعديلات الممكنة في قانون الطلاق، وأُعطي الكنيسة (برلمان اليهود) حق الطلاق للزوجة عند إثبات حجة أو دليل لذلك. ويعتبر الطلاق في بعض حالاته عقوبة على ما يتلبس بهِ الزوج أو الزوجة في حين أن تشريع حاله الطلاق جاءت لتكون وسيلة أخيرة لحل المشاكل والمعاناة الزوجية[٥٤]. ومن جرّاء ذلك سمح للمرأة اليهودية طلب الطلاق في حال توفر أي سبب من الأسباب السبعة التي مازال يعمل بها القانون لحد الان وهي:

١. عدم القدرة على مضاجعة الزوجة.
٢. تغيير الدين.
٣. إسراف الزوج بالفجور، والفساد وإشتهاره بذلك.
٤. الإمتناع عن الإنفاق على الزوجة.
٥. هروب الزوجة من البلاد.
٦. سوء معاملة الزوجة بإستمرار.
٧. إصابة الزوج بمرض خبيث، أو ممارسة عملاً أو تجارة محرمة.

ونستدل من ذلك أن الطلاق في الشريعة اليهودية نظام قائم لم توضع له قيود في كتابهم المقدس، بل تم وضع القيود والمحددات من قبل مجاميع بشرية[٥٥].

\ انواع الطلاق حسب وقوعه وصياغة لفظهِ:-

١. **الطلاق الرجعي:**- وهو ذلك الطلاق الذي يملك بهِ الزوج مراجعة مطلقته خلال فترة عدتها، فترجع المرأة إلى زوجها كما كانت دون الحاجة إلى عقد ومهر جديدين[٥٦]. إذ نصّت المادة (٣٨:١) من قانون الأحوال الشخصيّة العراقي "هو ما جاز للزوج مراجعة زوجته أثناء عدتها منه بدون عقد وتثبت الرجعة بما يثبت به الطلاق". وهذا هو الأصل في الطلاق إن وقوعه لأول مرة يعد رجعياً ما لم يكن مكمّلاً للطلقات الثلاث، ويعرف هذا الطلاق بأن الحياة الزوجية لا تنتهي مالم تمضي العدة دون مراجعة الزوج لمطلقته وهنا يثبت الطلاق ويكون بائناً[٥٧].

هناك بعض الشروط الشرعية والإجتماعية المتعارف عليها في هذا النوع من الطلاق وهي: عدم ترك الزوجة لبيتها لكي يسهل مراجعتها من قبل زوجها، وحصول المراجعة تكون بأي طريقة دالّة، إن كان كلاماً أو فعلاً كما لا يجوز للزوجة المطلقة المطالبة بمهرها المؤجل

إلّا حين إنقضاء عدّتها دون مراجعة الزوج لها، وإن تمت المراجعة تعود الحياة الزوجية كما كانت سابقاً دون أي شيء يذكر إستناداً لقول الله عز وجل ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾[٥٨].

٢. الطلاق البائن: ويقسم هذا الطلاق إلى نوعين وهما:

أ- البائن بينونة صغرى: وبموجبه يمكن أن تستأنف الحياة الزوجية بين الرجل ومطلّقته بشرط أن يكون بعقد ومهر جديدين[٥٩] ويقع في ثلاث مواقع: طلاق الخلع وطلاق غير المدخول بها والطلاق الأخير هو أن يُطلِّق الزوج إمرأته طلاقاً رجعياً ثم لا يراجعها إلّا بعد إنقضاء مدّة عدتها، وتصبح هنا الزوجة في كل الأحوال أجنبية عن زوجها ويشترط في عودتها إليه أن يجدد العقد والمهر وأن تعود راضية غير مكرهة[٦٠].

ب- البائن بينونة كبرى: يحصل هذا الطلاق عندما يُطلِّق الزوج زوجته ثلاثاً متفرقات [٦١]. ويزيل بذلك الملك والحل معاً وهو مثل الطلاق البائن بينونة صغرى بإستثناء إنقاص عدد الطلقات ولا يجوز للرجل أن يراجع مطلّقته حتى تنكِح زوجاً غيره لقوله سبحانه وتعالى ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [٦٢]. وأن يكون هذا الزواج شرعياً صحيحاً تتم به الخلوة والدخول ثم الطلاق منه، وبعد إنتهاء مدّة عدتها يمكن أن يتزوجها بعد ذلك زواجاً جديداً[٦٣].

٣. الطلاق الخلعي: وهو ذلك الإجراء الذي تطلبه الزوجة للطلاق ويقبله الزوج عن طريق أن تتنازل المرأة عن بعض أو كل حقوقها[٦٤]، أو إعطاء الزوج شيئاً من المال يتفقان عليه ويرضى بموجبه على طلاقها، أي إزالة النكاح مقابل عوض مالي أو مادي، حيث عرفه العالم العربي ابن رُشد في كتابه بداية المجتهد الخلع بذل المرأة العوض مقابل طلاقها[٦٥].

وهذا ما يسمى بالفراق خلعاً إذ ذكر الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [٦٦].

المبحث الخامس: التحديات الإنسانية التي تعرضت لها الأسر الأنبارية النازحة

اولاً: التحدّي الإجتماعي: واجه النازحون من محافظة الأنبار التي سيطر تنظيم داعش على مدنهم مأساة إنسانية ومعاناة كبيرة لا يمكن تحملها وإجتياز محنتها بمفردهم لأنها مهمة مركبة من نقل النساء والأطفال وتحميل بعض اللوازم المعيشية الضرورية إن سمح بها الظرف والوقت وهذه أول عملية تحدي تواجههم لغاية الوصول للمناطق الآمنة وإحتواء المخاطر المحتملة في طريقهم على أقل تقدير، لأن طبيعة الأحداث تحتاج إلى إجراءات فورية للإغاثة والإيواء وتهيئة الأماكن والمستلزمات اليومية لإدامة زخم الحياة(٦٧).

إذ كان للمؤسسات الدولية والحكومة العراقية دوراً في تقديم العون والإسناد في مجال الخدمات الإنسانية مثل توفير الماء والغذاء وإيصال التيار الكهربائي لبعض مخيمات النزوح ومساعدتهم في تقديم الأغطية والخيام(٦٨). كما يشكل عنصر التطوع ومساعدة النازحين من قبل منظمات المجتمع المدني تمثل بادرة إنسانية طيبة في بناء جسور الثقة المدنية ويعكس المسؤولية والدور الذي تلعبه تلك الجهات التطوعية دون إنتظار أجراً نقدياً أو مقابل مادي ومصلحة نفعية بل كان شعور إرادي تقوم به منظمة خيرية لإغاثة من يحتاج المساعدة وبذلك أعطت صورة جميلة وناصعة لقيم التكافل الإجتماعي التي على أساسها إنبثقت مثل هكذا منظمات ذات النفع العام(٦٩).

ثانياً: التحدي الاقتصادي:إنَّ ما يترتب على عملية النزوح من أعباء إقتصادية ونفقات مالية يتحملها أفراد الأسرة جميعاً في ظل فقدان العمل ومصدر العيش وإزدياد البطالة، وهذا ما يثير القلق للعوز المادي ويجعل الإضطرار هدفاً للبحث عن فرصة عمل مناسبة حتى وإن كانت لا تتناسب مع المؤهل العلمي أو الكفاءة البدنية وبالتالي تؤثر هذه الحالات على الظروف التي يحأول الناس الحصول عليها لتحسين حالتهم المعاشية وتوفير السِلع والخدمات وإشباع الحاجات الإنسانية خصوصاً للأطفال ليتجنب أو يقلل الضغوط الواقعة من معاناة النزوح والمتطلبات الواجب توفيرها في الحد الأدنى هي الطعام والمأوى والملبس إذ يتأثر العامل الإقتصادي بشكل مباشر بالظروف الطبيعية العامة في المجتمع(٧٠).

إذ كلما زاد عدد النازحين زادت حدّة الأزمات الإقتصادية وإنخفض مستوى الخدمات بسبب الزيادة المفاجئة بأعداد الوافدين من النازحين الذين شكّلوا ثُقل مضاف على البُنى التحتية للمجتمع المضيف، وإن البيئة المهاجر إليها النازحون يعتبروهم غرباء ولا يمنحونهم

فرصة عمل بسهولة وهذا عامل مباشر لضعف حالتهم الإقتصادية مما أدى إلى تفكك بعض الأسر النازحة[٧١].

وكلما إرتفع عدد النازحين يقابل ذلك زيادة في سكّان المناطق المضيفة مما يولد ضغطاً إقتصادياً أدت بالنتيجة الى زيادة القوة المنتجة وهذا بدوره يؤدي إلى خفض الأجور وزيادة في معدلات الإيجارات وإرتفاع أسعار العقارات[٧٢].

ثالثاً: التحدي الصحّي والنفسي:

إن السلامة الصحيّة والرفاه الإجتماعي يكوّنان السعادة لأي إنسان يعيش على كوكب الأرض وهذا لا يمكن توفّره إلّا في بيئة مستقرة ينعم أفرادها بالهدوء والأمان ولديهم القوة الشرائية الدائمة وجميع ذلك هو حقاً من حقوق الإنسان الذي كَفِلَته جميع الشرائع والقوانين الدولية. إلّا في حالات الحروب والأزمات والنزاعات تختلف الحالة ويسيطر الموت والدمار والخوف والرعب وما يؤثر على صحّة وسلامة الأفراد وخلق حالة من الضغط النفسي والتوتر العصبي لأن إفرازات القتال ينتج عنها تشتت الأسر وفقدان الأبناء وتدمر الممتلكات الشخصيّة والعامة ويصبح المستقبل في مثل هكذا أجواء مجهول[٧٣]، وهذا ما حصل في بعض المدن العراقية ونزوح الملايين من الناس إلى محافظات ودول أُخرى حفاظاً على أرواحهم من القتل أو الخطف على أيدي المسلحين والعصابات المنظمة، يضاف إلى ذلك المخاطر والظروف المحيطة في التنقل من محل إلى آخر والتي تحمل بين طيّاتها القلق لدى النساء والأطفال وكبار السن الذين هم بحاجة إلى الرعاية والخدمات الصحيّة والوقائية بقصد تحصينهم من الأمراض وما يؤكده الباحثون في العلوم الصحيّة والإجتماعية إنَّ النزوح يؤثر بشكل مباشر على الحالة النفسيّة إذ يتعرض الكثير من الأفراد لحالات الكآبة والإنعزال والقسم الآخر يكون عرضة للأمراض الجلدية والتنفسية لأن الأجواء التي يعيشون بها لا تتوفر فيها الشروط الصحيّة كالمخيمات أو المدارس[٧٤].

رابعاً: التحديات التي واجهت المسيرة التعليمية:- جرّاء دخول العصابات الإرهابية إلى بعض المحافظات العراقية مما تسبب بنزوح الكثير من العوائل إلى مناطق ومحافظات أُخرى بعيدة عن منطقة الصراع، وقد تأثرت العملية التربوية من إغلاق أغلب المدارس وتعرض كوادرها الى ترك وظائفهم مما ساهم في تردّي الحضور للمدرسة من قبل الطلبة وأصبح الدوام شكلياً[٧٥]، وفي وهكذا أجواء مضطربة إستغلَّ تنظيم داعش فرصه غياب سلطة القانون وأجهزة

الدولة في كسب الطلبة في الترهيب والترغيب. وقام بفتح دورات تدريبية لإستخدام السلاح لإرتكاب جرائم قتل بإسم الدين[٧٦]. ومن جرّاء ذلك نزح ما تبقى من طلبة مدارس الرمادي وباقي مدن محافظة الأنبار خشية إنزلاقهم في عمليات هذا التنظيم الإرهابي والإبتعاد عن الأعمال القتالية التي تفشّت بين فئات المجتمع[٧٧]. وأظهرت نتائج المسح الذي قامت في وزارة التخطيط بالنسبة للنازحين الذين لم يلتحقوا أصلا بالتعليم فهم يشكلون ١٢.٦% وتشير نسبة الإناث وهي الأعلى ١٧.٤% مقارنة بنسبة الذكور ٧.٧% أما النازحين الذين تركوا التعليم بسبب النزوح كانت ٨.٢% وهنا تقلص الفارق بين الجنسين فالذكور يشكّلون ٨.٨% والإناث ٧.٥%[٧٨].

ظاهرة الطلاق في مدينة الرمادي ودلالاتها الإجتماعية:

إنَّ من أهم المشاكل التي تؤثر على النسق المجتمعي هي زيادة حالات الطلاق كونها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنسيج الأسري وإن أي اهتزاز في علاقات هذا البناء سيؤثر حتماً على مرتكزات المجتمع[٧٩]. إن اهتمام الباحثين والمختصين في علم الإجتماع والأسرة وعلم النفس الإجتماعي وما نتج عن بحوثهم ودراساتهم بما يتعلق بظاهرة الطلاق ما هو إلّا دليلاً على أن هناك مشكلة وأزمة إنسانية تتعرض له المجتمعات بصورة عامة لهذا جرى الإهتمام بالموضوع لتشابك مخرجاته بعوامل لها علاقة حياتية بالفرد من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية خصوصاً في سنوات ما بعد النزوح والتهجير منتصف عام ٢٠١٤. وخلال متابعتي الميدانية لموضوع بحثي في محكمة الأحوال الشخصية في مدينة الرمادي وجدتُ أعداد كبيرة من الفتيات مع أولياء أمورهم كونهن صغيرات بالسن كذلك نساء ورجال ينتظرون عرض حالتهم امام قاضي المحكمة للنظر في مشاكلهم وإيجاد الوسيلة القانونية لطريقة المعالجة فأما الطلاق أو الصلح وإعادة المياه إلى مجاريها بين الزوجين، كما وأن البنات صغيرات العمر (أي دون ١٨ سنة) أكثر الموجودات في ساحات المحاكم لطلب الطلاق والسبب هو عدم إستطاعتهن التكيف مع الحياة الزوجية واستيعاب المسؤولية الملقاة عليهم من واجبات وأعمال منزلية، وعدم وجود أرضية للتفاهم وسوء التصرف في بعض المواقف لفقدانهن الخبرة في التعامل مع الأحداث الزوجية وعند سؤالي لأحد الباحثين الاجتماعيين والذي يعمل في محكمة الرمادي حول هذا الزخم الكبير من المراجعين أجابني: بأن الظروف التي مرت بها المحافظة ولاسيما في الوضع الإقتصادي وعدم توفر فرص عمل للشباب كذلك المتغيرات التي حدثت

في المحافظة خلال فترة داعش وما رافقها من أحداث ألقت بظلالها على الأسر النازحة من خلال التسهيل والإسراع في زواج الفتيات دون بلوغهن للتخلص من مسؤوليتهن، والبعض ليس لديه الإمكانية المالية لتوفير مستلزماتهم المعروفة، ناهيك عن الإستخدام السيء لشبكات التواصل الإجتماعي ومواقعه المتنوعة كذلك ما تروجه بعض القنوات الفضائية من مسلسلات وبرامج تخدش الحياء ولا تتناسب مع عاداتنا وتقاليدنا.

الجدول (١): يوضح حالات الزواج والطلاق في محافظة الأنبار للسنوات (٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩)

السنة	حالات الزواج		حالات الطلاق	
	عقود الزواج في المحكمة	تصديق عقود زواج واقعة خارج المحكمة	حالات طلاق تجريها المحكمة	حالات طلاق بدعوة تقدم إلى المحكمة
٢٠١٧	١٧.٦٢١	٣.٦٦٩	١.٩٠٢	١.٥٥٠
٢٠١٨	١٤.٧٢١	٢.٥٠٤	١.٨٥٣	١.١٠٢
٢٠١٩	١٧.٠١٠	١.٦٣٩	٢.٣٠٧	١.٠٨٣

وإن بعض الأزواج انصبغ بتهمة داعش مما دفع أهل الزوجة بأخذها وطلب الطلاق في المحكمة ويضاف لذلك بأن هناك أسر حصل معها خلاف في فترة النزوح مع اهل الزوج أو الزوجة وبعضها وقع نزاع عشائري بينهم مما إستوجب سحب النساء من أزواجهن وطلب الطلاق حال عودتهم من النزوح، كل ما تقدم من مؤشرات وأسباب أدت إلى إرتفاع معدلات الطلاق.

وتشير إحصائيات مجلس القضاء الأعلى العراقي بأن معدلات الطلاق في عام ٢٠١٦ قد بلغت (٥٦.٥٩٤) حالة بينما كانت في عام ٢٠١٤ (٥٢.٠٢٨) حالة طلاق[٨٠]. وهذه إشارة لوجود إرتفاع لمعدلات الطلاق منذ بداية أزمة النزوح، وتشير كل الحقائق بأن ظاهرة الطلاق برزت بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق الحديث في ظل تفاقم المأساة التي كان للمرأة منها القسم الكبيرة من المعاناة والفقر والمتاعب الصحيّة والنفسية[٨١]،واعلاه

جدولاً مفصلاً لحالات الزواج والطلاق في محافظة الأنبار للسنوات (٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩)[٨٢]:

المبحث الساس: النتائج والتوصيات المقترحة للدراسة

نتائج الدراسة:

١- أجبرت غالبية الأسرة على النزوح من مدنها وبيوتها جراء العمليات العسكرية ودخول تنظيمات إرهابية إليها وحدوث أعمال عنف وقتال عام ٢٠١٤ مما تسبب بفقدان غالبية السكان لأملاكهم وأعمالهم وهي مصدر رزقهم خصوصاً من ذوي الدخل المحدود وأصحاب الأعمال الحرة والكسبة.

٢- أثبت نتائج الدراسة بتعرض بعض الأفراد لأمراض ومشاكل صحية نتيجة الضغوط النفسية وسوء التغذية إضافة للتلوث البيئي جراء الحروب وعدم تكيفهم مع الواقع الجديد في النزوح لإختلاف الطبيعة المجتمعية.

٣- بينت نتائج الدراسة بأن هناك متغيرات إجتماعية في العلاقات بين فترة ما قبل النزوح وما بعده مما أثر على طبيعة التماسك المجتمعي لإنشغال البعض في أمور الحياة التي عقدتها ظروف المرحلة والبحث عن وسائل تعيد لهم ما فقدوه من أشياء ولوازم لترتيب حالتهم الاقتصادية وتوفير ما ينقصهم من أثاث وحاجيات.

٤- توصلت نتائج الدراسة بأن الزواج المبكر له مساوئ أكثر من فائدته المرجوة خصوصاً لأعمار صغيرة السن، وهذا يعني بأن الفارق العمري يلعب دوراً رئيسياً لنشوء الخلافات الزوجية بسبب قلة الخبرة والتجربة الحياتية وعدم النضج النفسي والإكتمال الفسيولوجي للشخصية، وسوء إختيار الشريك المناسب.

٥- أغلب حالات الطلاق يعود للعامل الاقتصادي وتردي الحالة المعيشية وعدم توفر وسائل الراحة والخدمات جراء الفقر والبطالة وعدم توفر السكن المناسب.

٦- إزدياد حالات الطلاق لدى أصحاب التعليم والثقافة المحدودة مما يجعلهم يتصرفون بتسرع وبدون وعي عقلاني عند حدوث مشكلة ممكن علاجها بالتريث والهدوء وإيجاد حل مناسب يحجمها، عكس الذين لديهم مؤهلات علمية وثقافية عالية، وهذا يدل على وجود علاقة إرتباطية عكسية ودالة إحصائياً بين المستوى التعليمي والثقافي والطلاق.

٧- العقم والمرض والعجز الجنسي ثلاثي مدمر للحياة الزوجية مما يسبب الإحباط والإنطواء وعدم الثقة بالمستقبل للزوجين كون الأطفال والمعاشرة من أركان السعادة والود الأسري.

٨- تدخل الأهل بحياة الزوجين بشكل سلبي عامل مساعد لعملية الطلاق حيث هناك بعض الأبناء يخضعون لأوامر ونصائح الوالدين وينفذون ما يطلب منهم خصوصاً إذا كانوا مشاركين بالسكن معهم ويستفادون من مساعداتهم في المصروف والمعيشة وإعالتهم في تربية الأطفال ورعايتهم.

٩- أثر إستخدام الهاتف النقال والدخول والمشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي وحدوث علاقات غير نظيفة ومشبوهة تؤدي الى إهمال أحد الزوجين لشريك حياته وعدم تلبية رغباته الزوجية مما يسهل عملية الخيانة الزوجية وتدمير الأسرة.

١٠- تشير بعض الدلائل بأن مدمني المخدرات والمسكرات ومن يستخدمون العنف والاضطهاد ضد الآخر لا يمكنهم أن يتحملوا مسؤولية الأسرة وتلبية متطلباتها اليومية وإحتياجاتها الضرورية مما يجعلهم مقصرين إتجاه زوجاتهم وأبنائهم في أحيان كثيرة.

١١- لجوء قسم من المطلقين الى الزواج من امرأة أخرى لبدء حياة جديدة لينعم بالهدوء والراحة بعيداً عن المشاكل السابقة آخذاً بنظر الإعتبار تجربته الفاشلة الأولى ومستفاد من دروسها.

اما المطلقات فحظها وفرصتها ليست مثل الرجل حيث تدور حولها الشبهات ويتأخر في الغالب من يتقدم لها بالزواج، وفي بعض الأحيان تؤثر على أخواتها عند التقدم لخطبتهن للزواج من قبل الآخرين.

١٢- ان وجود الأطفال وطول عمر الزواج عوامل تقلل من الطلاق لأن خلق الأسس الإرتباطية تبدأ من تربية الأبناء والعشرة الحسنة ودوام الصفاء وخلق الأجواء التفاهمية تدوم الحياة الزوجية.

١٣- توصلنا الى هدف مشترك لدى أغلب المطلقين بأن عملية الطلاق هو الحل الوحيد والنهائي للتخلص من المشاكل والأزمات المستمرة بينهما، حيث لا يمكن التخلص من التوتر والعصبية مادام المصدر أي (الزوج والزوجة) فالحياة لا تنهتي بالطلاق حسب رأيهم، بل هي

صفحة أو درس متغير في السلوك الإنساني. وهنا تحقق هدف الدراسة الأساسي من موضوعه المتغيرات الاجتماعية وزيادة حالات الطلاق.

التوصيات والمقترحات

١- حث دوائر الدولة المعنية على متابعة وإنجاز معاملات التعويض المالي للمواطنين المتضررين والعائدين من النزوح ليتسنى لهم إصلاح ما تبقى من ممتلكاتهم وإكمال نواقصهم التي سببتها المعارك والنزوح لغرض الإندماج مع المجتمع.

٢- على الأبناء من الشباب والشابات التريث في إختيار شريك الحياة ويجب على الأهل مراعاة العمر والتوافق والقواسم المشتركة بين الطرفين وعدم اللجوء الى الأجبار والإكراه بالزواج بل الرغبة المتبادلة والتفاهم والإنسجام في الميول والإتجاهات هو معيار الزواج.

٣- إعداد ورش عمل وبرامج توعوية هادفة تقوم بها مؤسسات الدولة كالعمل والشؤون الاجتماعية أو وسائل الإعلام والتربية والتعليم هدفها نشر الوعي والإرشاد الأسري وعمل دورات للأفراد المقبلين على الزواج بغية افهامهم الحقوق والواجبات الزوجية الملقاة على عاتق كل منهم يديرها خبراء في علم الاجتماع والنفس والشريعة والطب والإقتصاد ورجال دين لترصين العلاقات الزوجية والأسرية الحميمة على أساس المودة والرحمة.

٤- نقترح انشاء مراكز استشارية للصحة النفسية والإجتماعية لتقديم العون والمشورة للراغبين من النساء والرجال عند حدوث مشكلة او أزمة بين الزوجين، وليكن مكانه في محاكم الأحوال الشخصية او الرعاية الاجتماعية لإيجاد أرضية مشتركة للحوار بين المختصمين او المختلفين من الأزواج.

٥- التأكيد على إجراءات الفحوص المختبرية في دوائر الصحة للكشف المبكر عن الأمراض والسلامة النفسية والعقم لكل الراغبين بالزواج، ونقترح عدم إجراء عقد القران في المحكمة بدون ابراز وثيقة صحية تثبت السلامة واللياقة البدنية، بحيث يكون الطرفين على بينة من الوضع الصحي للآخر.

٦- تفعيل القوانين والتشريعات التي تحمي المرأة ضد التعسف والزوج دون السن القانوني، ومحاسبة من يجري عقود زواج مخالفة للقانون خارج اطار المحكمة.

٧- كذلك بالنسبة لإجراءات الطلاق يجب التروي وإعطاء فسحة من الوقت لغرض التفكير بالمصالحة بين الزوجين المختلفين، وعلى المشتكي تقديم الدلائل الثبوتية والقرائن

الدامغة التي تدين المشتكى منه امام المحكمة وعلى القاضي ان يبرز دوره العدلي بهذا الجانب ويوظف خبرته في المعالجة وإعطاء فرصة للتراضي والإحالة للباحث الاجتماعي لترطيب الأجواء.

الاحالات:

* (داعش) تنظيم إرهابي برز بشكل كبير عام ٢٠١٤ في سوريا والعراق مختصر الدولة الاسلامية في العراق والشام.

[٣] مجلس القضاء الأعلى العراقي، احصائيات الزواج والطلاق عام ٢٠١٩.

[٤] علي عوده محمد، علم النفس التجريبي، دار صفحات للطباعة والنشر، دمشق، سوريا ،٢٠١١، ص ٢٣.

[٥] بهاء الدين خليل تركية، علم الإجتماع العائلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ،٢٠١٤، ص١٠٨.

* ادورد ويستر مارك، عالم إجتماع فلندي ولد عام ١٨٦٢ في مدينة هلسنكي توفي عام ١٩٣٩ درس مواضيع عديدة من بينها التزواج الخارجي، يعمل في كلية لندن للاقتصاد.

[٦] ندى ذبيان، الطلاق ومشكلات الزواج، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، سوريا، ٢٠٠٩، ص١١.

[٧] إبراهيم عبد الله ناصر، علم الإجتماع التربوي، الجامعة الاردنية عمان، ،٢٠١١، ص ٩٢.

[٨] عبد الله الرشدان، علم إجتماع التربية، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١١٦.

[٩] طارق بن أنور آل سالم، الواضح في أحكام الطلاق، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،٢٠٠٤،ص٩.

[١٠] عمرو عبد المنعم سليم، الجامع في أحكام الطلاق وفقهه وأدلته، دار الضياء للطباعة والنشر، طنطا–مصر، ٢٠٠٠،ص٩.

[١١] الشعوبي فضيلة، أسباب إنتشار الطلاق في مدينة تقرت الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر،٢٠١٣، ص٧.

[١٢] وكالة الأمم المتحدة، نشرة المنظمة الدولية للهجرة، بعثه العراق، ٢٠١٨، ص٤.

[١٣] سميرة حسن عطية ونبراس طه خماس، ظاهرة النزوح في العراق–دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى الى محافظة ميسان لعام ٢٠١٦، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد/٥، المجلد/٤٣، ٢٠١٧، ص٤٢.

[١٤] عبد العزيز عمر عثمان وسعد عكموش نجم الصليخي، بحث منشور، مجلة الخليج العربي، المجلد/٤٥، العدد(٣،٤)، ٢٠١٧.

(١٥) مسعودة كسال، الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري (عوامله آثاره) دراسة ميدانية حول عيّنة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المتعمقة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية عام ١٩٨٤.

(١٦) دروينكا سكوت، قانون الطلاق وتكوين الأسرة، مجلة الاقتصاد والسكان، العدد/٢١، جامعة نيويورك – أمريكا، ٢٠٠٨، ص٤٨٥-٥٣٠.

(١٧) ناهدة عبد الكريم حافظ، مناهج البحث العلمي، بغداد–العراق، ٢٠٠، ص٢٠.

(١٨) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الوهبة، القاهرة، مصر، ١٩٨٠، ص١٣.

(١٩) جبر مجيد حميد، مصدر سبق ذكره، ص٥٦-٥٧.

(20) Weber.m Theory of social and Economic organization, New York, free press, 1969, p29.

(٢١) ناهدة عبد الكريم حافظ، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٢٢) كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، ٢٠١٦، ص٩٣.

(٢٣) احسان محمد الحسن وعبد المنعم الحسيني، طرق البحث الاجتماعي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٢، ص١٩٧.

(٢٤) عبد الغني عماد، البحث العلمي .

(25) Bidhan Acharya, Questionnaire Design, University Grants Commission Nepal, 2010, p.2.

(٢٦) محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، أصول البحث العلمي، ط٢، مطبعة جامعة صلاح الدين، العراق، ١٩٨٦، ص٦١.

(٢٧) احسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت – لبنان، ٢٠١١، ص٦٥.

(٢٨) إبراهيم بختي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية، ط٤، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص٨٦.

(٢٩) فوزي عبد الله العكش، البحث العلمي، المناهج والإجراءات، مطبعة العين الحديثة، دولة الامارات، ١٩٨٦، ص٢١٠.

(30) Angers Maurice, Initiation Pratique ala methodologie, Alger: Casbah University, 1997, p.60.

(31) Madge, J, The Toois of Social science, Long mangrgroup, London, 1976, p.213.

[٣٢] عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ٢٠٠٧، ص٥٤.

[٣٣] مصطفى إبراهيم الزلمي، مدى سلطان الارادة في الطلاق في شريعة السماء وقانون الأرض خلال أربعة آلاف سنة، دار المرتضى، بغداد–العراق،١٩٨٤، ص١٤.

* منّا من الفضة = رطلين من الفضة.

[٣٤] عائدة سالم محمد الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

[٣٥] ثلما ستيان عقراوي، المرأة ودورها ومكانتها في وادي الرافدين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص١٥٥.

[٣٦] عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم، موجز التاريخ الحضاري، الجزء الثاني، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل–العراق، ١٩٩٣، ص ١٥٥.

[٣٧] معن خليل عمر وعبد اللطيف العاني، المشكلات الإجتماعية، مطابع التعليم العالي، جامعة الموصل،١٩٩١، ص٢٨٠.

[٣٨] عائدة سالم محمد الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

[٣٩] عمر رضا كحالة، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[٤٠] عبد الله المراغي، الزواج والطلاق في جميع الأديان، دار المعرفة، القاهرة، مصر،١٩٦٦، ص٤٩٠.

[٤١] أحمد الشناوي، عادات الزواج وشعائره، دار المعارف، القاهرة، مصر،١٩٧٥، ص ١٦٩.

[٤٢] ليث أحمد محمود، ظاهرة الطلاق وتداعياته الإجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص٥١.

[٤٣] عائده سالم محمد الجنابي، المصدر السابق، ص٢٤.

[٤٤] تحفة أحمد حندوسة، الزواج والطلاق في مصر القديمة، مطابع المجلس الأعلى للآثار، القاهرة–مصر، ٢٠٠٣، ص٨٧.

[٤٥] مليحه عوني القصير، وصبيح عبد المنعم أحمد، علم إجتماع العائلة، مطبعة جامعة بغداد–العراق، ١٩٨٤، ص٤٠٥.

[٤٦] أحمد الغندور، الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون، الهيئة العامة للكتب، القاهرة–مصر، ١٩٦٧، ص ٢١.

[٤٧] أحمد الغندور، المصدر السابق، ص ٤٣.

[٤٨] مليحه عوني القصير وصبيح عبد المنعم أحمد: المصدر السابق، ص ٤٠٥.

[٤٩] عطية صقر، مشكلات الأسرة، ج ٦، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص ٢٣٣.

[٥٠] ليث أحمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

[٥١] عطية صقر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤.

(٥٢) عبد الله المراغي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٤.

(٥٣) محمد شكري سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، ١٩٧٩، ص٢٧٢.

(٥٤) إلياهد شيامي، شعار الخضر في الأحكام الشرعية الإسرائيلية للقرائين، ترجمة مراد قرج، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، ١٩٨٧، ص ١٣٤.

(٥٥) زكي السيد ابو غضبه، المرأة في اليهودية والمسيحية والإسلام، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، ٢٠٠٣، ص١٠٢.

(٥٦) ستار نوري العبودي وآخرون، ظاهرة الطلاق بين القانون والشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد/٨، العدد/١، جامعة بابل–العراق، ٢٠١٨، ص٩.

(٥٧) محمد عبد الفتاح الشهاوي، الأسرة والمجتمع العربي بين الشريعة الإسلامية والقانون، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة–مصر، ١٩٦٢، ص٧٩.

(٥٨) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢٨.

(٥٩) عائدة سالم محمد الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(٦٠) شرقي نسرين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

(٦١) أحمد الكبيسي، الوجيز، قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته، دار الأمل للطباعة والنشر، بغداد–العراق، ٢٠٠٦، ص١٤٥.

(٦٢) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٣٠.

(٦٣) إلهام عفيفي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

(٦٤) علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع، دار المعارف الجامعية، القاهرة –مصر، ١٩٥٦، ص ١٤٥.

(65) www.bouizer.net, 2013/1/9

(٦٦) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٨٧.

(٦٧) خالد: إسماعيل وعلي يوسف وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

(٦٨) محمد أحمد برواري، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية، مطبعة زانا، دهوك–العراق، ٢٠٠٧، ص٤٨–٤٩.

(٦٩) حسن محمد سلامة السيد، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ٢٠٠٦، ص٥٢٩.

(٧٠) صالح شبيب محمد علي، البوجواري دراسة إنثروبولوجية إجتماعية لقرية في صلاح الدين، رسالة ماجستير، كلية الآداب–جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٢.

(٧١) فخري صبري عباس، دراسة تحليلية للعوائل المرتبطة بالتفكيك الأسري للعائلة العراقية بعد احداث ٢٠٠٣، مجلة الفتح، العدد/١٥١، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، ٢٠١٢، ص٢٧٠.

[٧٢] واحده حمه ويس نصر الله، الهجرة الخارجية وأثرها في بناء الأسرة ووظائفها، رسالة ماجستير، قسم علم الإجتماع – كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٤٦.

[٧٣] وديان ياسين عبير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.

[٧٤] بكر خضر جاسم شرقي، التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لفترة ما بعد النزوح، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب–جامعة الأنبار، ٢٠١٩، ص ١٣٣.

[٧٥] المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٤، دراسة تعريفية، مطبعة الفرات، ط٢، بغداد ٢٠١٥ص١٧.

[٧٦] حميد كردي الفلاحي، الآثار الإجتماعية للحرب على المجتمع، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٨، ص٨٦.

[٧٧] اسامة حامد محمد، عسكرة المجتمع العراقي وانعكاساته النفسية والتربوية، مركز الدراسات الاقليمية، قسم العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ٢٠٥.

[٧٨] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

[٧٩] مليحة عوني قصير وصبيح عبد المنعم أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٦.

[٨٠] وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢، بغداد ٢٠١٨، ص٣٦.

[٨١] نوري سعدون عبد الله وآخرون، الآثار الإجتماعية والإقتصادية والصحية والنفسية للنزوح على المجتمع الأنباري، دراسة ميدانية في محافظة الأنبار، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الأنبار –العراق، ٢٠١٩، ص١١.

[٨٢] مجلس القضاء الأعلى العراقي، إحصائيات الزواج والطلاق لعام ٢٠١٧–٢٠١٨–٢٠١٩.